

اجتماع ICANN75 | الجمعية العمومية السنوية - مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS
الثلاثاء، الموافق 20 سبتمبر/أيلول 2022 - من الساعة 10:30 إلى 12:00 بتوقيت كوالالمبور

جوليا تشارفولين: أهلاً ومرحباً بكم في مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية حول WHOIS في سياسة حماية البيانات في اجتماع ICANN75، ويشمل ذلك جلسة مناقشة الدقة يوم الثلاثاء الموافق 20 سبتمبر/أيلول في تمام الساعة 2:30 بالتوقيت العالمي المنسق. يُرجى العلم بأن هذه الجلسة يجري تسجيلها كما تحكمها معايير السلوك المتوقعة في ICANN. خلال هذه الجلسة، ستُقرأ الأسئلة أو التعليقات المقدمة في مربع الدردشة جهراً إذا كُتبت بالشكل المناسب.

إذا كنتم تشاركون عن بُعد، فالرجاء الانتظار حتى تتم المناداة عليكم، ثم قوموا بإلغاء كتم صوت ميكروفون زووم. أما بالنسبة لمن هم معنا في قاعة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، أرجو ألا تنسوا رفع الأيدي من خلال غرفة برنامج زووم. مراعاةً للمشاركين الآخرين، يُرجى ذكر اسمك لأغراض التدوين في السجل والتحدث بوتيرة معقولة. يمكنكم الوصول إلى جميع الميزات المتاحة لهذه الجلسة في شريط أدوات برنامج زووم. وبهذا، سأعطي الكلمة لرئيس اللجنة الاستشارية الحكومية، منال إسماعيل.

منال إسماعيل: شكراً جزيلاً لك جوليا، ومرحباً بكم جميعاً مجدداً. سوف نواصل مناقشتنا حول من يشارك في حماية البيانات لأول 30 دقيقة في الجلسة، وبعد ذلك سوف نبدأ في مناقشة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. إذن وبدون أي تأخير، اسمحوا لي أن أحيل الكلمة مرة أخرى إلى قادة الموضوع المطروح معنا اليوم. لورين، أهذا أنت؟

لورين كابين:

نعم أنا. أنا اسمي لورين كابين، ولصالح النص التدويني فقط فإننا أتحدث بصفتي عضوًا في مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المصغرة التي تتعامل مع مشكلات أسماء النطاقات والتسجيل والبيانات، وأنا أيضًا الرئيس المساعد لمجموعة عمل الأمن العام. إذن لكي نعود إلى حيث كنا، فقد كنا نناقش المزايا الرئيسية لهذا التصميم المقترح، والآن فإن ما أود القيام به هو الانتقال إلى الشريحة التالية ومناقشة بعض المشكلات ذات الصلة بالمخاطر والمخاوف وبعض التعقيبات والآراء المقدمة من المجتمع والتي تمت مناقشتها على مدار نهاية الأسبوع عندما عرضت منظمة ICANN ورقة التصميم الخاصة بها.

إذن فإن الجزء الأول من المناقشة يرتبط بالمخاطر والمخاوف ذات الصلة التي حددتها منظمة ICANN نفسها في ورقة التصميم الخاصة بها. ففي البداية، ثمة عدم يقين حول ما إن كان أمناء السجلات سوف يشاركون أم لا. فالمشاركة طوعية، وأنا أعرف أننا قد حصلنا على سؤال حول هذه المسألة من برايان بيكام في مربع الدردشة. فهذه المنظومة ليست نتيجة لتوصيات السياسات المعتمدة بالإجماع من مجلس الإدارة، لذلك فهي ليست إلزامية.

وأعتقد أن هذه هي الإجابة البسيطة فيما يخص السؤال، "لماذا لا يتم فرض هذا الأمر؟" وبالتأكيد أعتقد أنه يجب التشجيع على ذلك، وأتمنى أن يختار العديد والعديد من أمناء السجلات المشاركة. كما أن هناك مشكلة تتمثل في كيفية ضمان أن الناس يعرفون بأن هذا متوفر لهم وأن هناك نظام مفيد يمكنهم استخدامه. فعدم المعرفة أو نقص الوعي قد يؤدي إلى قلة استخدام الطالبين، وهذا هو الجانب الآخر من المعادلة. ونريد من أمناء السجلات المشاركة لأنه يمكنهم التعامل مع الطلب، ولكن بالطبع، فإننا نريد أيضًا أن تكون هناك طلبات في النظام، ولن يحدث هذا إلا إذا عرف الناس أن النظام موجود.

فهذا ما يؤدي إلى وجود حاجة إلى المزيد من التوعية والتواصل والتعليم، أعني التسويق الحقيقي لهذا النظام. وأعتقد أن هناك بما أيضًا بعض أوجه سوء الفهم حيال عمليات الإفصاح المضمونة. فأحد التعليقات المقدمة من المجتمع تتمثل في أنه إذا ما أطلقنا على هذا نظام للإفصاح عن WHOIS فقد يساعد هذا إحداث هذا الفهم المغلوط بأنه قد يكون

هناك سوء فهم من حيث أنه في حالة تقديم طلب، فإن مسألة حصولك على المعلومات التي تطلبها مضمون. وهذا ليس صحيحًا.

ومن ثم أعتقد أن هذا يشير إلى الحاجة إلى إدارة التوقعات سواء في اسم النظام أو في أي عملية توعية وتوصل يتم القيام به من أجل توعية المشاركين بتوافر النظام. وثمة خطر يتمثل في أنه قد يقدم المعلومات التي يمكن أن تكون مفيدة أكثر. وفي حقيقة الأمر، فإن هذه المحاولة بالكامل تهدف إلى التطرق إلى السؤال "هل سيخدم هذا النظام احتياجات المستخدمين؟" على الأقل فإن هذا أحد الأسئلة الرئيسية. وليس من الواضح ما إن كان سيوفر هذه المعلومات أم لا. فهذا الأمر غير واضح مسبقًا. وأخيرًا، هناك أيضًا تخوف من أنه وعلى الأقل ووفقًا لما هو مفهوم في الوقت الحالي، فإننا نتمنى أن يتغير ذلك.

وليس هناك وظيفة أو خاصية متاحة لطلبات جهات إنفاذ القانون في الحصول على فرصة من أجل السعي إلى جعل ذلك الطلب سرّيًا. وفي العديد من المرات، تجري جهات إنفاذ القانون تحريات لا تريد من المستهدفين بها معرفة أي شيء عنها، وفي توصيات المرحلة الثانية والتوصية رقم 12، هناك القدرة على المطالبة بطلب جهات إنفاذ القانون بأن يكون هذا الطلب سرّيًا. ونأمل في أن يشتمل أي نظام مقترح على تلك الخاصية والوظيفة. وإليك نظرة عامة مبسطة على بعض التعقيبات والآراء المقدمة من مناقشة المجتمع بعد العرض التوضيحي.

لقد أوصى رئيس دائرة الملكية الفكرية ICANN على إعادة تسمية ذلك بدلاً من نظام الإفصاح، إلى نظام الطلبات، ومرة أخرى، فإنها يتعامل مع إدارة التوقعات. وأنا أريد إبراز أهمية القيد والتسجيل. فالكثير من المعلومات التي يمكن استخراجها من هذا النظام تقع في حقيقة الأمر خارج الاتصالات التي تجري داخل النظام. لذلك إذا ما ألقينا نظرة على المخطط التوضيحي المعروض على الشاشة، سوف ترون أن الطالبين يقدمون الطلب في هذه البوابة من خلال حساب ICANN الخاص بهم، وبعد ذلك يمكن لأمين السجل الوصول إلى ذلك الطلب. وبعد ذلك، فإن كل شيء آخر يكون خارج النظام.

لذلك إذا كان هناك قيد وتسجيل من المقرر القيام به، على سبيل المثال، من خلال أمين السجل حول الوقت المستغرق في الرد على الطلب، وما إن كانوا يوافقون على الطلب أو يرفضونه، والأسباب وراء الرفض، فإن هذا كله يتم وفق اختيار أمين السجل وفي غضون الوقت الذي يراه أمين السجل مناسبًا. إذن مرة أخرى، ونظرًا لأن هذه من المعلومات المفيدة حقًا حول ما إن كان النظام سوف يفي بالمتطلبات الخاص بمستخدميه أم لا، فإن هذا يشير إلى الفرصة المتاحة من أجل التشجيع على إحداث ذلك القيد والتسجيل. إذن هناك مشكلة واحدة إضافية تتعلق بالقيد والتسجيل.

مرة أخرى، ونظرًا لأن أمناء السجلات قد يختارون عدم المشاركة في النظام، فهناك فرصة يمكنك فيها الحصول على طلب من كيان ما أو من فرد لن يتناوله أي أمين سجل نظرًا لأنه اختار عدم المشاركة. وفي تلك الحالة، لا يوفر النظام في الوقت الحالي إمكانية تسجيل وقيد ذلك الطلب. وقد أشارت دائرة شركات الأعمال أن هذا في حد ذاته يمثل معلومات مفيدة، وحتى إن كان هناك طلب يتعلق بأي أمين سجل لا يشارك، فيجب قيده وتسجيله لأن هذه من البيانات المفيدة. فهذه إذن هي الصورة الإجمالية والنظرة العامة على التصميم الحالي.

أما من حيث التوقيت، فيمكن القيام بذلك سريعًا جدًا إذا ما قامت المجموعة المصغرة، أعني مجموعة منظمة دعم الأسماء العامة المصغرة المنوط بها إلقاء نظرة على هذا الأمر وتقديم مقترحات من أجل إجراء تحسينات أو الموافقة عليه كما هو، فإذا ما حدث ذلك سريعًا فسوف يفتح هذا الباب من أجل فرصة تقديم التعقيبات والآراء بحلول 10 أكتوبر/تشرين الأول، وهو ما سيتيح لنا إمكانية التنفيذ المحتمل في الربع الأول من عام 2023. إذن فإن كل هذه الأشياء تشير إلى ضرورة قيام المجتمع بإلقاء نظرة جيدة على هذه المسألة أو نظرة فاحصة، لكن يجب أن يوفر بعد ذلك وسريعًا تعقيبات وآراء من خلال مجموعة منظمة دعم الأسماء العامة المصغرة المنوط بها التركيز على هذا التصميم المقترح.

ويمكنني التوقف عند هذا القدر لكي أتناول أية أسئلة سريعة. فأنا أراعي هذا الأمر، ونريد الوصول إلى مبتغانا في غضون الوقت المتبقي. فخلال 20 دقيقة قادمة، لدينا أيضاً موضوع الدقة وهي في حد ذاتها من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة، وبعد ذلك بعض الأطر الزمنية حول فترات التعليقات. وقد أردت أن أتوقف وقفة سريعة هنا، تحسباً لوجود أية أسئلة حول التصميم المقترح.

شكراً جزيلاً لك، لورين. ويمكنني أن أرى سؤالاً من ممثل روسيا في مربع الدردشة وأرى يد ممثل المملكة المتحدة مرفوعة. إذن رجاءً، إذا أردتم الإجابة عن السؤال المقدم من ممثل روسيا في مربع الدردشة وبعد ذلك سوف أعطي الكلمة إلى المملكة المتحدة وبعد ذلك البرازيل.

منال إسماعيل:

أنا فقط أقوم بالنظر إلى السؤال المقدم من ممثل روسيا، "هل تخطط ICANN لإنشاء مجموعة محددة من القواعد من أجل أمين السجل داخل إطار العمل التشغيلي لهذه المنظومة، أو أنها سوف توفر أفضل الجهود الممكنة تمامًا استنادًا إلى قرار أمين السجل فيما يخص التزام الرد أو الرد بالإيجاب أو القبول، والتوقيت والنطاق، مع شرح وتفسير أسباب رفض الطلب؟" حسب ما لدي من فهم وربما أكون مخطئاً، لكنني أفهم بأن كل هذا في مرحلة انتخاب أمين السجل الذي يمثل جزءاً من هذا المسار، أو العملية المبسطة، وبعد ذلك يتولى أمين السجل الأمر من هناك، وليست هناك قواعد من أجل ما يحدث بعد ذلك. وهذا هو فهمي للأمر.

لورين كابين:

شكراً جزيلاً لك، لورين. نعم، أفهم أيضاً أن الطلب يتم تسجيلها على النظام، لكن بعد ذلك فإن أية اتصالات أو توضيحات أخرى بين الطالب وبين أمين السجل تتم خارج

منال إسماعيل:

المنظومة. كريس، هل هذه هي نفس النقطة التي كانت موجودة قبل أن أعطي الكلمة إلى ممثل المملكة المتحدة والبرازيل؟

كريس لويس-إيفانز: نعم، إنهم كذلك.

منال إسماعيل: تفضلني رجاءً.

لورين كابين: تفضل.

كريس لويس-إيفانز: شكرًا لك يا لورين. أنا كريس لويس-إيفانز، للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. نعم، أريد فقط أن أضيف إلى ذلك، أن هناك داخل الورقة الخاصة بالتصميم فيما يخص قرار الرد توصية من أجل أن تكون هناك قائمة منسدلة يجب على أمين السجل تعيّنتها، وهم يرفضون ذلك. مرة أخرى، سوف تكون هذه مجموعة من أفضل الجهود من واقع الطريقة التي تستهدف بها الورقة. إذن هناك قدرات في هذا الشأن داخل المنظمة من أجل أن يتم تسجيل ذلك. ومن الصعب للغاية أن نحدد مدى إلزامية ذلك من واقع الوثيقة التي لدينا. شكرًا.

منال إسماعيل: شكرًا جزيلاً لك، كريس. ليتفضل ممثل المملكة المتحدة. روس، تفضل.

روزالينغ كينييرش:

شكرًا. أنا روس كينييرش من المملكة المتحدة. أريد فقط أن أتأكد من صحة ما لدي من فهم، هل يمكنني أن أتأكد من بعض الأسباب والدواعي فيما يخص السبب الذي قد يدعوا أمناء السجلات إلى عدم المشاركة في المنظومة؟ شكرًا جزيلاً.

لورين كابين:

تسمعونني أضحك قليلاً وذلك لأنني أعتقد أن أمناء السجلات في حقيقة الأمر هم أفضل من يمكنه الرد على ذلك. وسوف أشير إلى أن الطلبات يمكن أن تأتي من أمناء السجلات مباشرة. فهذا هو الواقع الحالي. إذن فإن أية ملاحظات أخرى من جانبي ما هي إلا ملاحظات تأملية، لكنني سوف أشير إلى أن هناك مسار منفصل للطالبيين من أجل الانطلاق مباشرة إلى أمناء السجلات. أما بالنسبة للبقية فإنني أود القول برجاء التكرم بمطالبة زملائكم من مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات لأنهم سوف يكونوا أفضل من يمكنه الرد على ذلك السؤال أكثر مني.

منال إسماعيل:

شكرًا جزيلاً لك، لورين. عذرًا. أعتقد أنني سمعت شخصًا يحاول الحديث. وأنا أحاول فقط لفت انتباه الجميع أيضًا إلى رد يوكو في مربع الدردشة على السؤال المقدم من ممثل روسيا. وأرجو إن تكرتم بقراءته خلال ذلك، وأنا أعطي الكلمة الآن إلى المملكة المتحدة، عفواً أقصد ممثل البرازيل. تفضلي رجاءً.

لوسيانو مازا:

شكرًا لك، منال. أنا لوسيانو من البرازيل. أود الآن أن أود الشكر إلى لورين على الشرح التفصيلي حول النظام المقترح. وبالطبع، أعتقد أن أي شيء نقوله في الوقت الحالي ما يزال في المراحل الأولية تمامًا، فنحن إن جاز القول في بداية المناقشة حول هذا المقترح المبسط والجديد. ونرى أن هناك مزايا في العديد من عناصر هذا الأمر. ونعتقد أن أي نظام مبسط قد يكون هو الخدمة الأفضل للأغراض الموجودة بالفعل. وهو

من الأشياء التي، أعني المعلومات التي قمنا بجمعها من وكلاء جهات الإنفاذ في البرازيل. وأعتقد أن هناك عنصرين يتميزان بالأهمية في ذلك.

الأول أنه لا يتضمن أي تكلفة، ليس لأنه باهظ الثمن، ولكن لأن بيروقراطية سداد نظير الخدمات يجعل الأمر غير مجدٍ من ناحية التكاليف. الأمر الآخر هو مستوى محدد من اللامركزية من منطلق وجهة نظر الطالبين لأننا قمنا بإلغاء المركزية وهو ما سيجعل النظام معقدًا للغاية. إذن مع تشابه في الطريقة التي يتم بها تصور هذا المفهوم الخاص بالنظام. وعلى الجانب الآخر، أعتقد أن هناك بعض الأسئلة التي يجب علينا طرحها فيما يتعلق بمدى الفائدة التي سيكون عليها النظام مقارنةً بالواقع الذي لدينا اليوم.

إذن لنقل مثلاً أنه في حال لم يكون أمناء السجلات -- إذا كانت المشاركة تطوعية، على سبيل المثال، وإذا لم يكن لديك نظام من أجل اعتماد ومصادقة الطالبين، في نهاية المطاف، فلن يكون النظام مشابهًا إلى حد كبير لما لدينا في الوقت الحالي عندما يقوم وجهات جهات إنفاذ القانون اليوم بالاتصال مباشرة بأمين سجل ويحاولون الحصول على تلك المعلومات، ومع عدم توفر مزايا، لأننا في الوقت الحالي لنقل أن السلطات البرازيلية سوف تقدم طلبًا إلى أحد أمناء السجلات في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، فلن يقلق أحد في حقيقة الأمر حيال قانون حماية البيانات العامة GDPR الخاص بكم لأنه لن يكون ساريًا على ذلك الطلب.

وسوف تكون هذه مسألة متعلقة بقانون حماية البيانات في البرازيل وقانون حماية البيانات في الولايات المتحدة. وإذا ما سار هذا الأمر من خلال نظام متمركز حول ICANN، فربما تكون هناك اعتبارات أخرى من حيث حماية البيانات سوف يكون لها دور في ذلك. لذلك أعتقد أنه في نهاية الأمر، ان ما يجب علينا النظر فيها هو التعرف على ماهية القيمة المضافة للحصول على نظام يكون مبسطًا للغاية.

وكما قلت لكم، أعتقد أنه يتوجب علينا النظر في هذه المسألة، حيث نجد المزايا في الحصول على نظام مبسط، لكن مرة أخرى، إذا لم يكن هذا من الأشياء -- إذا كان هذا

الأمر طوعياً من منظور أمناء السجلات، فقد لا تكون القيمة المضافة بذلك القدر. وكما قلت أيضاً، ومجرد تعليق تمهيدي، يجب علينا أن نحلل بمزيد من التفصيل هذه الورقة الخاصة بالمفاهيم، وأعتقد أن لدينا الوقت من أجل تعميق الحوار حول تلك الموضوعات. شكراً. شكراً جزيلاً.

منال إسماعيل: شكراً جزيلاً لك، ممثل البرازيل. معي كريس وغابرييل، أعتقد ردًا على تعليق ممثل البرازيل، وبعد ذلك سوف أحيل الكلمة إلى ممثل كندا. تفضل، كريس، هل هذا ردًا على النقطة التي أثارها ممثل البرازيل؟

كريس لويس-إيفانز: نعم، من فضلك.

منال إسماعيل: تفضلي رجاءً.

كريس لويس-إيفانز: أنا كريس لويس-إيفانز، للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. شكراً جزيلاً لك، لوسيانو على تلك التعليقات. أعتقد أن بعضاً من تلك المزايا الرئيسية ذات فائدة حقيقية حيث إنك ذكرت بأنها نقطة مركزية، وبالتأكيد من منظور البيروقراطية، أعتقد أن هذا كان من الأشياء التي تمت تغطيتها أعني الصعوبات التي سوف تواجه جهات إنفاذ القانون والكيانات الحكومية والحاجة إلى الدفع من أجل نظام والخوض في الإجراءات البيروقراطية، فهذه إذن من النقاط الأساسية.

أود فقط أن أشير إلى أنني أعتقد أن ما قلته في واحدة من الشرائح السابقة هو في الحقيقة من المزايا الرئيسية هنا ألا وهو المضي قدمًا في الحصول على نظام مكتمل. ففي حين أنه لا يزيد في الوقت الحالي عن ما هو لدينا حاليًا، إلا أن هناك بعض المزايا، وإذا ما واصلنا التأكيد على ذلك في المستقبل، أعتقد أن هذا ما لدينا للنظر فيه وما لدينا من أجل المضي قدمًا فيه. شكرًا.

شكرًا جزيلًا لك، كريس. غابرييل، بخصوص نفس الموضوع؟

منال إسماعيل:

نعم، سيدتي.

غابرييل أندروز:

تفضل.

منال إسماعيل:

أردت فقط أن أشير إلى وجهة نظري من حيث إنني أحد مسؤولي إنفاذ القانون، أو شرطي إنترنت إن جاز القول. وحتى شخص مثلي لديه قدر من الخبرات فقد كنت أشارك في هذه المساحة الخاصة بـ ICANN وفي منظومة أسماء النطاقات، حتى أنني، قد أعاني في العثور على نقاط الاتصال المناسبة لكيانات بعينها، سواء كانوا أمناء سجلات أو موفري خدمة استضافة أو أيًا ما كان. إذن فأنا أريد فقط أن أسلط الضوء على أهمية ونفع الحصول على بوابة مركزية لإطلاق وبدء الطلبات فقط من أجل توفير الوقت الإداري. وغالبًا ما يتحمل رجال الشرطة الكثير من أعباء العمل فقط من أجل معرفة محطات التسوق الفردية، فهناك قيمة في ذلك الأمر فهذه هي الكلمة التي ألقبها إليكم من منظور تحري.

غابرييل أندروز:

منال إسماعيل: شكرًا جزيلاً لك، غابرييل. معي بعد ذلك ممثل كندا، وأعتذر لجعلكم تنتظرون. تفضل رجاءً، تشارلز.

تشارلز نوير: شكرًا جزيلاً وطاب صباحكم أيها الزملاء. أنا تشارلز نوير، ممثل كندا. لقد تأخرت بالمجيء إلى هنا قليلاً، لذلك ربما تكونوا قد تناولتم هذا الموضوع، وأعتذر إن كان ذلك قد تم بالفعل. أنا قلق حيال -- هناك بعض المعلومات التي تفيد بأن الكيانات سوف تطالب، وقد سمعتم تتحدثون كثيرًا حول أهمية القيد والتسجيل وضمان أننا نفهم من يقدم الطلب ومتى يقوم بذلك.

كما أنني أفهم بأن جهات إنفاذ القانون بالطبع سوف تكون لديهم القدرة على الإبقاء على تلك الطلبات سرية. وأعتقد أن سؤالي يتعلق بمن لديه إمكانية الوصول، أو ما الذي نفكر فيه من حيث ماهية ما قد يحدث للبيانات التي يتم قيدها وتسجيلها أو ماهية الطلبات التي سوف يكون للجهات الفاعلة فيها إمكانية الوصول إلى تلك السجلات، لنقل مثلاً في قضية أمام المحاكم، على سبيل المثال، أو ما نوع الشفافية وما نوع المساءلة التي نفكر فيها حيال ذلك من حيث الوصول إلى تلك البيانات وحول الطلبات في حد ذاتها؟ أعتذر مرة أخرى إذا كنتم قد ناقشتم الأمر بالفعل. شكرًا.

منال إسماعيل: شكرًا جزيلاً لك، تشارلز. أرى يد كريس مرفوعة وبعد ذلك سوف أعطي الكلمة إلى ممثل الهند. كريس، تفضل.

كريس لويس-إيفانز:

شكرًا لك، منال. أنا كريس لويس-إيفانز، للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. نعم، شكرًا لك تشارلز. لذلك أعتقد أنه من الجدير إعادة تسليط الضوء على هذا. هذا بالتأكيد أحد المخاطر التي نراها في الوقت الحالي ألا وهي عدم توافر السرية بالنسبة لطلبات جهات إنفاذ القانون. ولهذا هو من الأشياء التي سوف نطرحها. لذلك أعتقد أن من الأمان القول في الوقت الحالي، أننا في المراحل المبكرة، وليس واضحًا كيف سيتم الاحتفاظ بالبيانات.

عفوًا، هلا عدنا سريعًا بمقدار شريحة واحدة. شكرًا. عذرًا في هذه الشريحة، كان هناك جزء مقتطع منها. إذن في هذه الشريحة، فإنها توضح بأن هناك فكرة تدور حول جعل عملية القيد والتسجيل هذه مشفرة وأن يتم التعامل معها بشكل واضح بموجب قواعد حماية البيانات المناسبة. وأنا أرى أن منظمة ICANN قد رفعت يدها أيضًا، إذن منال، ربما يمكنني ترك هذه الأمور من أجل تغطية الطريقة التي يتصورون بها كيفية التعامل مع البيانات.

منال إسماعيل:

شكرًا جزيلًا لك، كريس. أرى يد يوكوس مرفوعة، ومن ثم أعتذر منك جاديب، نريد أن نستمع إلى يوكو أولاً، وبعد ذلك سوف أعطيك الكلمة. يوكو، تفضل رجاءً. إذا كنت تتحدث فنحن لا نسمعك.

يوكو يوكوياما:

مرحبًا.

منال إسماعيل:

نعم، يمكننا الآن.

يوكو يوكوياما:

مرحبًا، عفواً أنا في القاعة. اسمي يوكو يوكوياما وأنا أحد أعضاء المشروع من ورقة تصميم نظام الإفصاح عن WHOIS في منظمة ICANN. هل لي في الرد على سؤال تشارلز حول عملية القيد والتسجيل. إذن فنحن نعتزم جمع البيانات، وسوف تكون هذه البيانات على أساس الحاجة إلى المعرفة على المستوى الداخلي من حيث بإمكانه الوصول إلى تلك البيانات.

وعلى الرغم من ذلك، سوف يتم جمع البيانات وإذا كان من المقرر تنفيذ هذا النظام، فسوف نقوم بتجميع البيانات ونستخدم ذلك من أجل مناقشة مع المجتمع في غضون نصف عام، أو عام أو مدة عامين من أجل مناقشة الخطوة التالية لهذا النظام أو نظام الوصول/الإفصاح القياسي نفسه. أما من حيث السرعة ووصول جهات إنفاذ القانون للبيانات نفسها، فهذا من الأشياء التي لم نقم بمناقشتها في ورقة التصميم هذه فقد كانت مجرد تصميم لنظام، ولم يتم البت في عملية مسألة التنفيذ إلى الآن. إذن هذا من الأشياء التي يتوجب علينا مناقشتها على المستوى الداخلي وأيضًا مع المجتمع إذا كان من المقرر القيام بعملية التنفيذ. شكرًا.

منال إسماعيل:

شكرًا جزيلاً لك، يوكو. ممثل الهند، تفضل. جاديب، شكرًا على تحملك. تفضل.

جديب كومار ميشرا:

شكرًا لك، منال. في حقيقة الأمر، أود أن أتناول ما ذكره زميلي من البرازيل، ومعني ملاحظة فقط على هذا النظام الخاص بالإفصاح. أعتقد أنه يمكن للمرء أن يتوقع -- على المستوى الشخصي، أشعر أن مقدمي الطلبات هنا، في هذه الحالة، يجب أن تكون فعالة، ومن المقترض بشكل أساسي وبالضرورة أن تكون وكالات إنفاذ القانون. وإلا فإن أمناء السجلات، إذا أعطيتهم حرية الاختيار، إذا وفرتم لهم الخيار في توفير تلك المعلومات أم لا، فمن غير المرجح أن تكون موجودة.

وعوضًا عن ذلك، أعتقد أنه إذا كان علينا الحفاظ على عنصر الطوعية بالنسبة لأمناء السجلات، فربما يتم النظر أيضًا فيما إن كان المسجل نفسه يود أن يتطوع في الحصول على المعلومات المتاحة في المقام الأول نفسه وبأن تتم إتاحتها بحيث لا تكون هناك أي آلية بيروقراطية لا يود أحد خوض غمارها وأن يكون هناك خيار متاح لتقديم هذه المعلومات مقدمًا.

بعد ذلك سوف تكون لدينا القدرة على التركيز فقط على تلك النواحي التي يمكن للمرء أو يكون للمسجل فيها رؤية بأنه لا يريد هذه المعلومات أن تكون متاحة علانية وجهاً أمام الجميع. إذن لكي يكون هذا النموذج فعالاً، أولاً أعتقد أنه سوف يجدي نفعًا بشكل أساسي مع الطلب بالاسم المستعار فقد، لأن أمين السجل سوف يكون بعدها مقيدًا بشكل أساسي أو على الأقل كذلك، ولا أدري أية قوانين في أي دول في تلك الحالة سوف تكون منطبقة، لأنه إذا كان منسق اتصال ما من دولتي على سبيل المثال أو من دولة ما أخرى وكان أمين السجل ينتمي إلى مكان آخر، فما هي الفرص المتاحة أمامه لكي تكون له القدرة على الرد ولتقديم تلك المعلومات مرة أخرى إلى مقدم الطلب؟

كيف ستكون مصداقية ذلك الطالب بالنسبة لأمين السجل في تمرير أي معلومات من أمين السجل مباشرة إليه على أساس تطوعي؟ ثانيًا، أعتقد أن النقطة التي ذكرتموها للتو أيضًا هي أنه على الرغم من أنني أفهم بأن جميع المراسلات بين أمين السجل والطالبيين تكون خارج النظام، لكن على الأقل إذا كانت المعلومات تتدفق في طريق واحدة بالنسبة للطالب الذي تم إرساله من وإلى أمين السجل، على الأقل عندما تكون هذه المعلومات وعندما تكون تلك الممارسة بالكامل قد اكتملت، فقد يكون هناك تدفق عكسي من أجل إبلاغ نظام الإفصاح عن WHOIS على الأقل بأن هذه العملية الخاص قد اكتملت أو تم الانتهاء منها، بدلاً من أن ترك بالكامل خارج المنظومة. لدي ملاحظتان فقط. شكرًا.

منال إسماعيل: شكرًا جزيلاً لك، جاديب. إذن سأعيد الميكروفون الآن إليك، لورين. أرى يدك مرفوعة بالفعل، وأرجو منك بعد الرد على تعليقات جاديب أو التفاعل معها لو أمكنك المتابعة فقط في الإشارة إلى أن الوقت المتاح والمتبقي لنا هو ثلاث دقائق قبل أن نبدأ في موضوع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، لكنني أفهم أنه يمكننا تجاوز الوقت المحدد قليلاً، لكن برجاء المتابعة.

لورين كابين: [00:27:06 - يتعذر تمييز الصوت] التوقيت.

منال إسماعيل: أنا أسفة، لورين، هلا تحدثت مرة أخرى؟ لم نفهمك جيداً.

لورين كابين: معذرة. أريد الرد سريعاً على التعليق الأخير المقدم من زميلنا من الهند. حسبما أفهم فيما يخص طريقة التعامل مع هذه المعلومات، حتى وإن حدث ذلك خارج منظومة التدفق مرة أخرى إلى النظام، فإني فهمي وممثل منظمة ICANN هناك في القاعة بإمكانه أن يصحح لي أو يؤكد على ما أقوله، فإن فهمي يتمثل في أن هناك طريقة متوفرة أمام أمناء السجلات في إيصال هذه المعلومات بحيث يمكن قيدها وتسجيلها.

وهي أن الاتصالات والمراسلات نفسه تقع خارج النظام، لكن حسبما أفهم هو أنه من المفترض أن تكون هناك طريقة أمام أمين السجل في إيصال المعلومات مرة أخرى إلى النظام بحيث يمكن قيدها وتسجيلها. وأعتقد بهذا أن ربما يتوجب علينا إحالة الكلمة في ذلك إلى زميلي كيني ميريل لمناقشة مسألة الدقة، والفهم الذي قد يكون لدينا من أجل المرور سريعاً جداً على مشكلات الدقة بحيث يمكننا أيضاً التحول مرة أخرى إلى برنامجنا بالكامل حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS.

منال إسماعيل:

نعم، شكرًا لك لورين. وأحيل الكلمة الآن إلى كينيث. تفضلني رجاءً.

كينيث ميريل:

شكرًا لك، منال. رائع. مرحبًا بكم أنا اسمي كينيث ميريل. وأنا نائب للجنة الاستشارية الحكومية GAC عن الولايات المتحدة والممثل المشترك للجنة GAC، إضافة إلى ميلينا سترونجي من المفوضية الأوروبية لدى فريق تحديد نطاق الدقة. وسوف أقدم لكم لمحة عامة موجزة للغاية على أعمال فريق تحديد نطاق الدقة حتى اليوم. أطلق الفريق مؤخرًا تقريرًا بينيًا أو تقريرًا نهائيًا مرحليًا، والذي تم إرساله إلى منظمة دعم الأسماء العامة في الثاني من سبتمبر/أيلول. ونقطة الانطلاق المثلي يمكن أن تكون من الإتيان على ذلك مهمة فريق تحديد النطاق والتي لا تتمثل في وضع سياسة جديدة ولكن تقييم ما إن كان من المفترض إجراء تغييرات على سياسة ICANN الحالية فيما يخص دقة بيانات التسجيل أم لا.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، سوف أخوض في أعمال فريق تحديد النطاقات. فقد تم تحديد أربع مهام لفريق تحديد النطاقات. الأولى، وهي تحديد ورسم المتطلبات التعاقدية الحالية لأمناء سجلات النطاقات فيما يخص دقة بيانات تسجيل أسماء النطاقات، وكيف يتم إنفاذ تلك المتطلبات بمعرفة ICANN. وقد عهدت المهمة الأولى لفريق تحديد النطاقات بتوضيح كيفية تقديم إدارة الامتثال لتقارير حول إنفاذها لالتزامات دقة أمناء السجلات. وكانت المهمة الثانية متمثلة في تحليل مختلف أساليب قياس دقة بيانات تسجيل أسماء النطاقات. وقد أتم فريق تحديد النطاقات المهمة الأولى وما زال يعمل على تنفيذ المهمة الثانية.

أما المهمة الثالثة والتي لم تبدأ بعد فتتمثل في تقييم ما إن كانت الالتزامات التعاقدية الحالية فيما يخص دقة بيانات التسجيل فعالة أم لا. وأخيرًا، فسوف تقوم المهمة الرابعة بتقييم ما إن كان من المفترض القيام بأية تغييرات على العقود أم لا من أجل تحسين دقة بيانات

تسجيل أسماء النطاقات. ومن ثم فإن مشاركي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في فريق تحديد نطاق الدقة قدموا إحاطات منتظمة بالمستجدات إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، وقد تناولت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مشكلة الدقة إضافة إلى أعمال فريق تحديد نطاق الدقة في البيانات الختامية لكل من اجتماع ICANN72 واجتماع ICANN73 واجتماع ICANN74، وكلها في قسم المشكلات ذات الأهمية. مراعاةً للوقت، فأعتقد أن من الجدير الإشارة إلى النص الوارد في ICANN رقم 72 و73 و74.

وكلها معروضة هنا على هذه الشريحة، ومن ثم سوف أشير إلى الأحدث منها في ICANN74، تشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مخاوفها حيال -- وقد كانت هناك بعض المخاوف حول مقترح بايقاف أعمال فريق تحديد نطاقات الدقة انتظارًا للحصول على رد من المفوضية الأوروبية فيما يخص ما إن كان لدى ICANN غرض مشروع في مطالبة الأطراف المتعاقدة بتوفير إمكانية الوصول إلى بيانات التسجيل لأغراض قياس مستوى الدقة أم لا.

وهنا، تؤكد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على أهمية مواصلة أعمال فريق تحديد نطاق الدقة، والتي كانت في وقت انعقاد الاجتماع في لاهاي تهدف إلى إتمام وإكمال المهمة الأولى، ومن أجل المهمة الثانية؛ مواصلة وضع وتطوير استطلاع لأمناء السجلات. وفوق كل ذلك، فقد أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى اهتمامها بالعمل الذي يسعى إلى استكشاف بعض المقترحات الإضافية مثل اختبار عملية فحص الدقة بطريقة لا تكون معتمدة على الوصول إلى بيانات التسجيل. وقد تم وصف هذا الأمر باعتباره استخدام البيانات التركيبية من أجل اختبار فحوصات دقة أمين السجل.

لنرى. ننتقل إلى موضوع آخر مراعاةً للوقت. الشريحة التالية، من فضلك. إذن في داية الشهر الحالي، انتهى فريق تحديد نطاق الدقة من كتابة رأيه في المهمة الأولى والثانية وقد تقريره المرحلي إلى منظمة دعم الأسماء العامة في الثاني من سبتمبر/أيلول. ومن ثم يقدم هذا التقرير ثلاث توصيات. الأولى، أن مجلس منظمة دعم الأسماء العامة

يطالب منظمة ICANN بتنفيذ عملية استطلاع لأمناء السجلات. وفي هذا الشأن، فقد اجتمع فريق تحديد نطاق الدقة يوم السبت وبدأ في مناقشة ريفية المستوى لبعض من هذه الأسئلة الخاصة بالاستطلاع.

كما أريد الإشارة إلى أسئلتنا المقدمة إلى منظمة دعم الأسماء العامة بالأمس والتي سعت للحصول على توضيح فيما يخص ما إن كان فريق تحديد نطاق الدقة ستكون له القدرة على الاستعانة بجهة أخرى من أجل المساعدة في تصميم الاستطلاع حيث غن صياغة هذه الأسئلة الخاصة بالاستطلاع سوف تكون ذات أهمية في ضمان أن استطلاع أمين السجل يستخرج بيانات مفيدة أم لا. وقد تمثلت التوصية الثانية في متابعة تنفيذ أعمال إضافية من أجل استكشاف الخيار الخاص بتدقيق أمناء السجلات. وسوف يشتمل ذلك على استخدام بيانات تركيبية، وربما بمساعدة من جهة أخرى، من أجل اختبار عملية فحص دقة أمناء السجلات.

وفي النهاية، أعرف أننا قد تجاوزنا الوقت في هذا الموضوع، لكن التوصية الأخيرة كانت بأن يوقف مجلس منظمة دعم الأسماء العامة أعمال فريق تحديد نطاق الدقة فيما يخص تلك المقترحات المطالبة بالوصول إلى بيانات التسجيل فقط، مع تشجيع تواصل منظمة ICANN مع مجلس حماية البيانات الأوروبية وإبرامه لاتفاقيات معالجة البيانات وعمليات تقييم تأثير حماية البيانات. سريعًا جدًا، فقط فيما يخص الخطوات التالية بحسب فهمي لها، فإن التقرير المرحلي الآن في يد منظمة دعم الأسماء العامة، وتشير تعليمات فريق تحديد نطاق الدقة إلى أنه لن تحتاج أي من التوصيات المستمدة من المهام للحصول على موافقة مجلس منظمة دعم الأسماء العامة قبل أن يتم توجيهها إلى الهيئات المناسبة من أجل اتخاذ ما يلزم.

ومن المتوقع أن يبدأ مجلس منظمة دعم الأسماء العامة نظره ودراسته في تقرير فريق تحديد نطاق الدقة خلال اجتماع مجلسه في الغد، حسب ظني. برغم أنه من غير المتوقع أن يتم إصدار قرار فوري. نعم، يمكن أن يصدر قرار محتمل فيما يخص التوصيات في اجتماع لاحق للمجلس. وبذلك، أعتقد أنني سأمرر الكلمة إلى غيب.

غابرييل أندروز:

مرحبًا. أتتحقق من الصوت مرة أخرى. فأنا لا أسمع نفسي. هل يمكنكم سماعي؟

منال إسماعيل:

نعم، يمكننا سماعك، غيب.

غابرييل أندروز:

جميل. شكرًا. يُرجى الانتقال إلى الشريحة التالية. رائع. سوف أقوم بتغطية هذا الأمر سريعًا جدًا. وهناك مجموعة من التغييرات التعاقدية المقترحة على اتفاقية السجل الأساسية وعلى اتفاقيات اعتماد أمناء السجلات. فعلى الإجمال، نتناول هذه الأحكام التعاقدية مسألة WHOIS، وهذا يرجع إلى أن البروتوكول الفني وراء طلبات WHOIS يتغير. فعلى مدار عقود، فقد كان بروتوكول WHOIS؟ الأمر يتعلق بالاسم، كما أن هناك بروتوكول جديد يأتي من فريق عمل هندسة الإنترنت IETF ويطلق عليه اسم بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP.

ويجري تغيير العقود من أجل إظهار وإبداء هذا التغيير الفني. وكل ذلك لا بأس به. وعلى الرغم من ذلك، وبالإضافة إلى هذه التعديلات التعاقدية لذلك الغرض، فقد لاحظنا أن هناك تغييرًا تعاقديًا إضافيًا من شأنه السماح للمسئول الفني الرئيسي في ICANN باستخدام فئة محددة من البيانات من أجل تحسين بلاغاته عن الانتهاكات. وقد استلزم ذلك بعض الاهتمامات هنا. وهذا من الموضوعات التي طالبنا بها في الماضي، ويبدو أنها تحدث الآن، وبذلك فقد أردنا لفت الانتباه إليها. حيث تقدم ICANN تقارير شهرية بالانتهاكات يطلق عليها اسم DARR أو أداة الإبلاغ عن إساءة استخدام النطاقات.

وإلى هذا الحد، كانت لهذه التقارير القدرة على ربط أسماء النطاقات الضارة بنطاقات المستوى الأعلى، ولكن ليس في مستوى أمين السجل. فإذا ما تم السماح لهم باستخدام

هذه الفئة من البيانات من أجل تحليل الاستقرار التشغيلي لنظام أسماء النطاقات، فهذا يتيح لتقارير الإبلاغ عن إساءة استخدام النطاقات بأن تكون أكثر دقة، وأن تكون أكثر تفصيلاً في وضع روابط بمستوى أمين السجل، وليس فقط مستوى نطاق المستوى الأعلى، وهذا يساعد المنظومة بأسرها على فهم حقائق جوهر انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS.

ونحن ننظر إلى هذا الأمر باعتباره تطوراً إيجابياً، ونحن نرحب بذلك للغاية، ونشير إلى أن هناك موعد نهائي للتعليقات في 24 أكتوبر/تشرين الأول مع إطار زمني مقترح للنشر المحتمل للتعليقات والمراجعة. وهذا يرجع إلى أن الوقت المتاح أمامنا محدود وأنا أود إحالة الكلمة إلى الزملاء التاليين.

إذن.

منال إسماعيل:

أو هل كانت هذه هي الشريحة الأخيرة؟ سامحوني إذا لم يكن أي منها جاهزاً. وأنا أرى كريس قد رفع يده، ورغم ذلك سوف نتوقف قليلاً.

غابرييل أندروز:

حسناً. كريس، تفضل.

منال إسماعيل:

نعم شكراً لك، منال. أنا كريس لويس-إيفانز، للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. غيب، أنت محق، أنا أريد فقط أن أقول بأن هذه هي الشريحة الأخيرة، وأنا سعيد بإحالة

كريس لويس-إيفانز:

الأمر إليك، منال، من أجل الانتقال إلى الجلسة الخاصة بانتهاء نظام أسماء النطاقات
DNS. شكرًا.

خالص الشكر للجميع. شكرًا لكل من لورين وكريس وغابرييل وكينيث، فمنصة الشرائح
مكتظة للغاية والمناقشة جيدة أيضًا. شكرًا لكم جميعًا. هذه ختام مناقشتنا حول حماية
بيانات WHOIS والدقة. وأرجو منكم التزام أماكنكم، فسوف نبدأ في موضوع انتهاك
نظام أسماء النطاقات DNS بعد قليل. أعطونا فقط دقيقة من أجل تبديل منصات الشرائح.
شكرًا. نحن مستعدون للبدء.

منال إسماعيل:

حسنًا. يبدو أننا مستعدون للبدء. أشكركم جميعًا. نبدأ الآن مناقشة اللجنة الاستشارية
الحكومية GAC حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. تهدف هذه الجلسة إلى مواصلة
نظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في مبادرات مؤسسة ICANN ومجتمع ICANN
لمنع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS والحد منه.

سيتم إطلاعنا على التطورات ذات الصلة وسنواصل مناقشة الجهود الممكنة من جانب
اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للمشاركة مع مجتمع ICANN الأوسع لدعم أحكام
العقد المحسنة وعمليات وضع السياسات الممكنة للحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات
DNS على نحو أفضل. وسوف يكون معنا متحدثون من مجموعة عمل السلامة العامة
، غابرييل أندروز من مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي، ولورين كابين، من لجنة
التجارة الفيدرالية الأمريكية والرئيس المشارك لمجموعة عمل السلامة العامة في GAC،
وكريس لويس-إيفانز، من الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة بالمملكة المتحدة والرئيس
المشارك لمجموعة عمل السلامة العامة في GAC، وزميلنا ممثل اليابان في اللجنة
الاستشارية الحكومية GAC نوبوهيسا نيشيغاتا. وأتمنى أن أجعل هذا الأمر أقرب للواقع.

نوبوهيسا نيشيغاتا:

هذا رائع حقًا. شكرًا.

منال إسماعيل:

حسنًا. شكرًا. وزارة الداخلية والاتصالات. وبذلك، سأسلم الكلمة إلى قادة موضوعنا.
من سيبدأ؟

لورين كابين:

سأبدأ، منال. أنا لورين كابين، وأنا أتحدث بصفتي الشخصية باعتباري أحد الرؤساء المشاركين في مجموعة عمل السلامة العامة. هذه هي خارطة طريقنا. سوف نتحدث حول أسباب الأهمية التي يحظى بها موضوع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية GAC، وسوف نوفر لكم إحاطات بآخر المستجدات حول أنشطة الموضوع، وسوف نستمع إلى بعض زملائنا من اليابان، وسوف نناقش عملية التدقيق الأخيرة التي قامت بها إدارة الامتثال في ICANN لعدد 28 سجلات، وسوف نتحدث حول تحسين شروط تعاقد ICANN ذات الصلة بانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS ونود العمل مع مجتمع أصحاب المصلحة حول هذه الجهود، وسوف نجري مراجعة سريعة إذا توفر الوقت لمراكز اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حتى تاريخه.
الرجاء عرض الشريحة التالية.

إذن فإن انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS كما سيتعرف عليه الزملاء بالتأكيد كان موضوعًا تمت مناقشته على مدار العديد من اجتماعات ICANN. هل بإمكاننا جعل الشريحة أكبر قليلاً مرة أخرى، جوليا؟ فساكون شاكرًا لك. من الهام بالنسبة للجنة الاستشارية الحكومية GAC ولأسباب عدة، وسوف نستمع بعد قليل حول بعض الدراسات المتعلقة باتجاهات انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. فهناك العديد من التعريفات المختلفة والحالية لانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، بما في ذلك إشارات إلى التهديدات الأمنية. شكرًا. بوركت، جوليا.

كما هو الحال بالنسبة للتصديق والبرامج الضارة وشبكات بوت نت، فإن تلك الصياغة ناشئة عن بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي الصادر في بكين، وأعتقد أن ذلك كان في عام 2013 كما أنه منصوص عليه في عقد السجل من حيث الالتزامات التي تفيد بوجود مراقبة السجلات لتلك التهديدات. كما أن هناك تعريف قام فريق مراجعة ثقة المستهلك واختياره وتنافسيته بصياغته بأنه عبارة عن أنشطة الخداع والتواطؤ غير المرغوبة التي تستغل بنشاط نظام أسماء النطاقات. وللحصول على مرجع جيد حقاً حول أعمال المجتمع ووجهات نظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول هذا الموضوع، يمكنك إلقاء نظرة على بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي الصادر في 2019 حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، والذي يسلط الضوء فعلياً على حقيقة أن هذه الأنشطة الضارة تمثل تهديداً للمستهلكين وكل المتصلين الذين يستخدمون الإنترنت، بالإضافة إلى تهديد لأمن واستقرار ومرونة البنية التحتية لنظام أسماء النطاق.

وهذه الصياغة تعتبر معروفة للغاية بالنسبة لكم لأنها تعكس صدى اللائحة الداخلية التي تناقش التزامات ICANN الجوهرية بالحفاظ على أمن واستقرار ومرونة البنية التحتية لنظام أسماء النطاقات. وفي حقيقة الأمر، فإن من بين أسباب تشكيل مجموعة عمل السلامة العامة ضرورة التركيز على جوانب سياسات ICANN التي تشتمل على سلامة الجمهور.

وقد كان انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS جزءاً من خطة عملنا من البداية. وينعكس كذلك في خطة عملنا الحالية وخطة العمل التي نأمل في حقيقة الأمر أن تنص على الدراسة والموافقة من جانب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للعام المقبل. ومن ثم فإن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ليست وحدها في تحديد أولوية التركيز على الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. بل في حقيقة الأمر، فإن العديد من مجموعات أصحاب المصلحة في ICANN بما في ذلك الأطراف المتعاقدة يركزون على كبح انتهاكات نظام أسماء النطاقات DNS. كما أن هناك إدراك يفيد بأن عقود ICANN الحالية بها متسع من أجل التحسين.

وينعكس ذلك في مناقشات المجتمع في مراسلات مجلس الإدارة، وعلى وجه الخصوص المراسلات المشار إليها في الرابط الموجود هنا، المراسلات المؤرخة 12 فبراير/شباط 2020 من مجلس الإدارة إلى دائرة شركات الأعمال، والتعليقات والآراء من العديد من فرق المراجعة.

وعلاوة على فريق مراجعة المنافسة وثقة وخيار المستهلكين، كان هناك أيضًا فريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات أو SSR2 والتي نوقشت أيضًا في نتائج الإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة. لذا فهذا من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير. وسوف أحيل الكلمة إلى زميلي غيب من أجل مناقشة بعض الموضوعات الأخيرة على الساحة. غيب، إليك الكلمة.

نعم، سيدتي. هلا عرضنا الشريحة التالية. هذا كل شيء. تلك الشريحة. كما جرت العادة دائمًا عندما تنشأ تقارير تخص انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، فقد أردنا استغراق بعض الوقت من أجل تناول بعض من التقارير المنشورة حديثًا. والآن، سوف تكون هذه التقارير حول موضوعات التصيّد والبرمجيات الضارة، وقد تم نشرها بمعرفة شركة Interisle منذ بضعة شهور، خلال جلسة ICANN الأخيرة وبعدها مباشرة.

غابرييل أندروز:

والآن فإن شركة Interisle ليست إلا واحدة من عدة كيانات تنشر تقارير الاتجاهات حول مشكلات انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، إضافة إلى تقارير أخرى من أماكن مثل التي ذكرتها للتو، تقارير سجل star في ICANN، والآن أيضًا، ينشر معهد مكافحة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS ما سيمثل تقارير استخبارات شهرية.

وقد بدأوا للتو في القيام بذلك اعتبارًا من الشهر الحالي. وترى مجموعة عمل الأمن العام أن هذه الجهود الرامية إلى تحديد كمية انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS جهودًا بناءة ومفيدة لهذه المحادثات التي نجريها في ICANN. وفي حين أن هذه الشرائح التالية

سوف تتناول تقرير شركة Interisle، فإننا ندرك أنه بزيادة الجهود الرامية إلى تحديد كم ومقدار انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS وتقديم تقارير عنه، فإن هذا كله يمثل تطورًا إيجابيًا. وأول تقرير هنا يسلط الضوء على التصيد، والذي يشيع فهمه بأنه يعني نوع من الهجوم يرسل خلاله المهاجم رسالة يدعي فيها بأنه من كيان مشروع.

وتحاول هذه الرسالة في الغالب إقناع ضحية بأن يقوم بشيء يمكن أن يدفع بالمخطط الإجرامي. على سبيل المثال جعل الضحية يفشي معلومات حساسة أو يقوم بالنقر فوق رابط خطير، أو حتى يرسل أموالاً إلى حساب خاضع لسيطرة المهاجم. والآن، ووفقاً للإحاطة التي قدمتها مجموعة عمل الأمن العام في السابق إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، فإن بعض أكثر الأشكال انتشاراً وضرراً من الجريمة الإلكترونية حالياً، مثل برامج الفدية وانتهاك بريد شركات الأعمال، وقد تحدثت حول كليهما مع اللجنة الاستشارية الحكومية سابقاً، وكل منهما مسئول عن خسائر بملايين الدولارات على مستوى العالم كل عام.

وغالبا ما تقوم هذه الانتهاكات باستغلال التصيد المستند إلى البريد الإلكتروني نظراً لأنها الوسيلة الأولى في إيقاع الضحايا في حبالهم. إذن تسمعون عن التصيد، لكن بإمكانكم الاعتقاد بأن هذا عبارة عن ممر أو مجاز إلى الكثير من الأشياء الضارة والخطيرة حقاً هناك. علمًا بأن الجهود المبذولة من أجل منع أو من أجل الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، مثل التصيد، سوف تؤدي في النهاية إلى مساعدتنا جميعاً على حماية مواطنينا ضد هذه الأشكال الضارة للغاية من الجريمة الإلكترونية.

وبالعودة إلى هذا التقرير على وجه الخصوص، فقد تولت شركة Interisle بيانات المصدر على مدار فترة عام واحد من قوائم حظر النطاقات المختلفة، وأماكن مثل مجموعة عمل مكافحة التصيد، وOpenPhish وPhishTank، وSpamhaus، وقاموا بتحليلها من أجل الوقوف على الاتجاهات التي صارت واضحة الآن. وقد حددوا

أكثر من 1.1 مليون هجوم مختلف من التصيد من واقع ذلك العام من البيانات، وقاموا بربطها بما يقرب من 154,000 نطاق فريد يستخدم في التصيد.

وربما تتعجبون من وجود 1.1 مليون هجوم من واقع 850,000 نطاق فقط، وهذا الأمر جدير بالتعجب فعلياً لأنه من حيث الممارسة، فإن الأشرار قد يستخدمون من ناحية العديد من النطاقات المختلفة في هجوم ما ضد ضحية واحدة، أو على الجانب الآخر، يمكن لأي من الأشرار استضافة العديد من مواقع تجسيد الضحايا المختلفة على نطاق واحد وفردى.

إذن في حين أنه قد يكون من الرائع فعلياً وحقاً ومن الملائم أيضاً إذا ما أمكننا إجراء تعداد لعدد النطاقات الضارة والثقة في ذلك من أجل تمثيل نطاق ومدى الانتهاكات التي يمكن أن تحدث، فيمكن للعالم الفعلي في الغالب أن يكون أكثر بؤساً من ذلك. الرجاء عرض الشريحة التالية. إذن وضمن المناقشات الخاصة بانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS داخل ICANN، كان هناك تركيز زائد في الأونة الأخيرة على مسألة النطاقات المسجلة تسجيلًا ضارًا في مقابل النطاقات المختزقة.

وهذه طريقة للقول بما إن كان النطاق مستخدمًا، عفواً، أن النطاق الذي شوهد قيد الاستخدام كان قد تم تسجيله بمعرفة أشرار، أو أنه كان نطاق لطرف برئ وربما قام الشخص المجرم باختراقه بشكل أو بآخر. وقد يكون هذا الأمر في غاية الأهمية في تحديده لأنه قد تكون هناك أفضل الممارسات المختلفة المخصصة للإبلاغ عن الانتهاكات والرد على تلك التقارير استنادًا إلى كيفية حصول المجرم على إمكانية التحكم في النطاق المعني بالأمر. فإذا كان النطاق قد تم اختراقه، على سبيل المثال، فمن غير المرجح تمامًا أن يكون لدى أمين السجل الكثير من المعلومات المفيدة حول الشخص المجرم.

في حين أنه إذا ما قام الشخص المجرم بتسجيل النطاق من أجل الاستخدام الخاص به، فمن المرجح تمامًا أن يكون لدى أمين السجل الكثير من المعلومات المفيدة على الأرجح، مثل معلومات السداد وعنوان IP الخاص بالشخص المجرم، وربما حتى ملف تعريف الارتباط الخاص بالمتصفح، وكل هذه الأشياء يمكن استخدامها من خلال فريق مكافحة

الانتهاكات التابع له من أجل ربط ذلك النطاق المنتهك بالنطاقات الأخرى المسجلة من خلال نفس الشخص المجرم لنفس الأغراض الضارة، وبموجب ذلك ربما يمنع وقوع المزيد من الضرر.

ومع وضع هذا الأمر في الاعتبار، نرى أنه في هذا التقرير المقدم من شركة Interisle، فقد حددوا بأن نسبة 69% من نطاقات التصيد التي تمت ملاحظتها في هذا القدر من البيانات لتلك السنة تبين أنها مسجلة للأغراض الضارة، بما يعني أن المجرم هو الذي يقوم بتسجيل تلك النطاقات، في مقابل نسبة 31%، والتي تبين أنها على الأرجح نطاقات مخترقة.

إضافة إلى ذلك، ومن خلال تلك المخططات الملونة على شكل دوائر هناك، فقد حددوا بأن النطاقات التي تم تسجيلها في نطاقات gTLD الجديدة بدت وكأنها مستخدمة استخدامًا غير متناسب من أجل التصيد في مقابل المنظومة الإجمالية لجميع النطاقات. الشريحة التالية. حسنًا. وبعد ذلك بمدة شهر، قدمت شركة Interisle أيضًا تقريرًا حول المشهد العام للبرامج الضارة لعام 2022. البرامج الضارة عبارة عن لفظ جامع وشامل لأي من البرمجيات التي تكون ضارة عن قصد.

ومن ثم فإن بعض الأمثلة على فئات البرامج الضارة التي ربما تكون قد سمعت بها من قبل تشمل حضان طروادة الخاص بالأعمال المصرفية، والتي قد تسعى لسرقة البيانات البنكية من أجهزة كمبيوتر الضحية أو برامج الفدية، التي جنثت على ذكرها للتو. وهذه من الفئات التي يسعى فيها الأشرار إلى رفض وصول الضحية إلى بياناتهم ما لم يدفعوا لهم فدية، أو راصد لوحة مفاتيح وهو مثال جيد آخر قد يحاولون فيه تسجيل كل ضغطة في الجهاز المصاب وبعد ذلك يستخدمها في أعمال الشر لاحقًا.

والرابط الرئيسي هنا هو أن الأكواد الخاصة بها والتي ربما لا تريدها على جهازك نظرًا لأنها كتبت به من أجل استغلالك بطريقة أو بأخرى. وبالنسبة لهذا التقرير، فقد قامت شركة Interisle مرة أخرى بتحليل التقارير والبلاغات المقدمة من عدة مصادر، ولكن

بالتركيز هذه المرة على موفري معلومات التهديدات مثل شركة Malware Patrol و MalwareURL و Spamhaus و URLhaus. وقد تمثلت بعض الاتجاهات العامة التي توصلوا إليها في أن عدد تقارير وبلاغات البرمجيات الضارة كان يتنامى عامًا تلو عام، ولكن لم تشتمل جميع البلاغات على أسماء نطاقات.

وتوصلت شركة Interisle إلى أن نسبة 65% من العينات التي تم تحليلها مالت للاعتماد على عناوين IP في التواصل، وأن نسبة تقارب 35% فقط مالت إلى الاعتماد على أسماء النطاقات. وعندما قاموا بذلك، فقد تم اعتبارهم كما ي تقارير التصيد الذي ناقشناه سابقًا، تستخدم بشكل غير متناسب مساحة نطاقات gTLD الجديدة تلك. وقد تمثلت الاستفادة الرئيسية من تقرير البرمجيات الضارة المقدم من شركة Interisle في ملاحظة أن الحد من البرمجيات الضارة يتطلب تعاونًا وجهودًا حثيثة من جميع الأطراف التي تتألف منها أنظمة التسمية والعنونة والاستضافة التي يستغلها المهاجمون في المجال الإلكتروني.

وهذا مجرد كود مباشر كنت أقرأ منه مباشرة. هذه من النقاط التي لطالما تشير إليها الأطراف المتعاقدة هنا في ICANN أيضًا، وهي من الأشياء التي نتفق عليها والتي تعد بحق هامة في إدراك ومعرفة أن بعض فئات الانتهاك سوف تشتمل بالضرورة على تعاون فيما بين من هم داخل وخارج مجتمع ICANN، وعلى وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بموفري خدمات الاستضافة والبريد الإلكتروني وتعاونهم مع أمناء السجلات والسجلات. وبهذا، سوف أنتقل إلى الشريحة التالية، وإلى زميل كريس لويس-إيفانز.

نعم وشكرًا لك، غيب. أنا كريس لويس-إيفانز، للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. إذن وكما ذكرت لورين في البداية، فإن انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS أو الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS من الاهتمامات الكبرى بالنسبة لعدد من الأطراف في المجتمع، وقد كان هناك قدر لا بأس به من العمل الجاري داخل المجتمع حتى في غضون

كريس لويس-إيفانز:

الفترة القصيرة منذ المرة الأخيرة. إذن أود فقط تسليط الضوء على بعض من أجزاء هذا العمل الذي يجري تنفيذه.

ومن ثم فإن أول تلك النقاط ورقة المناقشة المتعلقة بالنطاقات الضارة في مقابل المخترقة، ووفقاً لما أوضحنا هناك، فكلهم من الجوانب الهامة عند التعامل مع مسألة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS فيما يخص ذلك، وسوف يتم إطلاق ذلك من خلال الأطراف المتعاقدة في نهاية العام. إضافة إلى ذلك، تعمل السجلات على مشاركة بعض الإحصائيات بصفة تطوعية فيما يخص كيفية تعاملهم مع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، وذلك من حيث طريقة إثباتها وكيفية تصعيدهم للبعض منها والتعامل مع الالتزامات الخاصة بمراقبة التهديدات الأمنية.

وثمة جانب آخر مفيد حقاً وأعتقد أننا جننا على ذكره مرة في الجلسة السابقة وكنا قادرين على تحديد من سيتم تفعيله عند التعامل مع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS وهو مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات وقيامها بوضع أداة معرف جهة اتصال إساءة الاستخدام في الموقع assettool.com. وهذا من شأنه توفير معلومات جهات الاتصال وأفضل مكان يمكن اللجوء إليه عند الرغبة في الإبلاغ عن انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS.

إضافة إلى ذلك، في اجتماع ICANN الأخير المنعقد في لاهاي، حصلنا على عرض توضيحي من معهد مكافحة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS حول أداة أو برنامج NetBeacon، وهي عبارة عن أداة إبلاغ مركزية ترسل تقرير الانتهاك الخاص بك إلى نقطة الاتصال الصحيحة وهي في الوقت الحالي نطاقات gTLD فقط، لكنها نقطة مركزية جيدة بحق. وأعتقد أننا قد ذكرنا بالفعل مزايا ذلك الأمر فيما يخص جانب WHOIS في الجلسة السابقة.

وكما ذكر غيب للتو هنا، فإنهم بصدد البدء في إجراء تقارير شهرية حول اتجاهات انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. وأعتقد أن هذا بحصوله على المزيد من البيانات سوف

يكون مصدرًا إضافيًا جيدًا بحق يجعلنا قارين على النظر فيما يحدث وأن تكون لنا القدرة على النظر في طرق الحد من بعض هذه الانتهاكات أو منعها. لننتقل إلى الشريحة التالية من فضلك. إضافة إلى ذلك، فقد قامت منظمة دعم الأسماء العامة في المجتمع الخاص بها بتشكيل فريق مصغر بداية من العام الحالي، ومهمته المنوطة به تتمثل في النظر في تلك الجهود المتعلقة بالسياسات والتي يمكن النظر فيها وأيضًا ما الطرق التي قد تكون أكثر فاعلية في التعامل مع انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS.

وفي نفس هذا الإطار، فقد أرسلوا خطابًا إلى جميع أعضاء المجتمع يطرحون فيه بعض الأسئلة حول أفضل طرق إنفاذ ذلك الأمر. وقد قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ردًا مرتبطًا ويتوفر رابط له هنا إضافة إلى عدد من المجتمعات الأخرى. ومن المتوقع أن يكون لفريق منظمة دعم الأسماء العامة المصغر بعض التوصيات التمهيدية قريبًا جدًا. أحد هذه التوصيات يتمثل في بدء عملية لوضع السياسات مركزة بإحكام شديد حول التسجيلات الضارة، ومن خلال تلك الشريحة السابقة أو الشريحتين السابقتين، التي تعرض لنا مساحة كبيرة نسبيًا للمكان الذي تنشأ منه بعض هذه الانتهاكات، لكنها أسهل بكثير في التحديد من عمليات التسجيل المخترقة.

وربما تكون أسهل من اتخاذ إجراء أكثر فاعلية. وبالتأكيد، ومع عمليات التسجيل الضارة، يمكنكم اتخاذ إجراء وقائي بشكل أسهل من القدرة على القيام بذلك في جانب التسجيلات المخترقة. لذلك أعتقد أن هذه سوف تكون خطوة جيدة للأمام. بالإضافة إلى ذلك، وداخل التوصيات، فإنها تتطلع إلى تعزيز وترقية الأدوات من أجل تبسيط الإبلاغ، وبالتأكيد فإن الاشتراك في منظومة معهد مكافحة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS يعد فعليًا طريقة جيدة في المضي قدمًا، والحصول على التقارير منهم مباشرة أو تضمينها في الأنظمة يمكن أن يكون طريقة جيدة في التعامل مع الأمر.

ثالثًا، التطلع إلى توصية الأطراف المتعاقدة بالنظر في بعض التفسيرات داخل العقود والدور المنوط بإدارة الامتثال في ICANN في تأييدها ودعمها وصولاً في حقيقة الأمر

إلى كيفية تعاملهم مع الانتهاكات وكيف يبدو الجانب الخاص بالتحريات وطريقة التصرف حيال ذلك. وبهذا تنتقل إلى الشريحة التالية ونمرر الكلمة إلى لورين. شكرًا.

نعم، أعتقد أن هذا دوري في حقيقة الأمر.

غابرييل أندروز:

نعم، أعتقد أنه دور غيب.

لورين كابين:

سوف أقوم بتغطية هذا الموضوع سريعًا جدًا حفاظًا على الوقت. فأحد كبار المشاركين في المجتمع الموجودين هو اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار، وتهتم هنا بالإفصاح الكامل. وقد كانوا يطالبون مؤخرًا بالحصول على تعقيبات وآراء جهات إنفاذ القانون، وقد التحقت بهم بصفة عضو محتمل. وسوف أواصل على الرغم من ذلك قول أشياء رائعة في حقهم أملاً في أن يبتاعوا لي مشروعًا.

غابرييل أندروز:

إذن هم عبارة عن مجموعة من المهندسين وخبراء الأمن يركزون على الأمن الفني وتكامل أسماء وعناوين الإنترنت. ولديهم شعار تتحدث فيه كتاباتهم عن نفسها، ولحسن الحظ، وحفاظًا على الوقت، يمكنني التركيز بشدة على ذلك الجزء. تفضل رجاء بالانتقال إلى الشريحة التالية. ثمة تقريران على وجه الخصوص أردنا الإشارة إلى أنهما وثيقا الصلة بالحوار الدائر حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS.

الأول هو التقرير SAC114. وأنا أشير فيه إلى أنه كانت هناك توصيات حول المرحلة السابقة للجولة، أي الجولة التالية من نطاقات gTLD بأن تطلق ICANN دراسة تتعلق بالأسباب والردود وأفضل الممارسات من أجل الحد من انتهاك أسماء النطاقات الذي انتشر في الجولة الأولى من نطاقات gTLD الجديدة، أي جولة 2012، وأن يجري

تضمن أفضل الممارسات تلك في "المتطلبات النافذة". فهذا من الأشياء ذات الصلة بالمناقشات الجارية حاليًا.

الشريحة التالية. وبالمثل، فقد أدى التقرير SAC115 إلى وضع إطار عمل لما أطلقوا عليه اسم الأسلوب المتداخل في تناول التعامل مع الانتهاكات في نظام أسماء النطاقات. وقد كانت هناك الكثير من الإسهامات عالية القيمة والتي ورد ذكرها في هذه الوثيقة. وسوف أشير إلى أن هذه الوثيقة قد نصت في البداية على فكرة حول الوسيط المشترك للاستجابة لإساءة الاستخدام. فقد تم نشره قبل الإطلاق النهائي لأداة برنامج NetBeacon من معهد مكافحة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، وهي المتناظر الأقرب لما رأيته من مقترحات في التقرير SAC115. فهي ليست مرآة مثالية، لكنها خطوة قوية للأمام.

أعتقد أنه تم إعطاؤنا التطورات الإيجابية التي نراها تحدث بالفعل سواء من خلال معهد مكافحة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS أو من خلال جهود المجتمع لأداة ACID التي تحدث حولها كريس لويس-إيفانز للتو، ونرى أن هناك سبب وراء أملنا في أن يستمر العمل على تلك المشكلات التي تم تحديدها في التقرير SAC115 من خلال المجتمع. لننتقل إلى الشريحة التالية.

أعتقد أن هذا دوري. أنا لورين كابين مرة أخرى. لقد كان هناك عرض مؤخرًا من اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار مقدم إلى مجلس منظمة دعم الأسماء العامة بمقترح شيق للغاية حول إنشاء خارطة طريق لمختلف المجتمعات من أجل الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS والذي أعتقد أنه سيكون تطور إيجابي للغاية. ويشتمل مقترح اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار على هذه العناصر الموجودة في الشريحة، كما يستعرض جوانب الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، والتي تشتمل على المنع الوقائي والاكتشاف ومشاركة المعلومات وما إلى ذلك، وأيضًا لإنشاء مؤشر للإجماع

لورين كابين:

المتسق من أجل قياس النتائج لضمان أن هذا المؤشر يتم استيفاؤه والحفاظ عليه على المدى الطويل.

فهذا إذن من شأنه إيجاد أرضية مشتركة لا نريد الخروج عنها في التعامل مع الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، وبعد ذلك نقوم بوضع وإيصال مجموعة من العمليات والتوقعات من أجل مجتمع مكافحة الانتهاكات. وأخيرًا، نود إعطاء هذا الأمر قدرًا من الخصوصية والتحديد، ونضع خطة عمل ذات إطار زمني ومشاركين من المجتمع من أجل تحقيق هذه الأهداف.

إذن أعتقد أن هذا المقترح شيق ومفيد للغاية من جانب اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار، كما يشتمل على المجتمع بأسره، وهو ما سيكون بمثابة موضوع وهدف لبعض الجهود التي نود نحن داخل مجموعة عمل السلامة العامة التعويل عليها. سنتحدث قليلاً حول هذا الأمر لاحقًا في العرض التقديمي. أما الآن، أود أن أحيل الكلمة إلى زميلي من اليابان، نوبو الذي لديه أيضًا بعض الموضوعات الهامة التي يود إطلاع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC عليها. الكلمة لك، نوبو.

يبدو أن هناك مشكلة في الميكروفون.

منال إسماعيل:

اسمحو لي.

نوبو هيسا نيشيغاتا:

حسنًا، يمكننا سماعك الآن.

منال إسماعيل:

نوبو هيسا نيشيغاتا:

حسنًا.

منال إسماعيل:

تفضلني رجاءً.

نوبو هيسا نيشيغاتا:

حسنًا. شكرًا جزيلاً لك، لورين، وشكرًا جزيلاً لكم جميعًا على هذه الفرصة في التحدث إليكم اليوم. أنا نوبو من اليابان، للعلم وإثبات ذلك في محضر الجلسة. سوف أحدثكم اليوم حول تجربة اليابان فيما يتعلق بانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. في حقيقة الأمر، لقد باتت اليابان مشاركة بنشاط في هذه المناقشة منذ اجتماع ICANN70. والسبب الرئيسي في ذلك يتمثل في الاستجابة للخطة الإجرائية الحكومية الشمولية أو الشامل ضد قرصنة المانغا في اليابان. فهي مشكلة كبيرة، لكن ما أتحدث حوله اليوم يدور حول التعاقد بين ICANN وأمناء السجلات، والذي يمثل 100% في ظل اختصاص ICANN.

ومن المؤسف أن نرى بأن أمناء السجلات يؤدي بعض الأدوار في السماح بمواصلة أعمال القرصنة، واليابان تطالب بالإصلاح، أو حتى مساعدتكم وسوف أوافيكم بالتفاصيل لاحقًا من أجل الشرح. ننتقل الآن إلى المخطط، وشكرًا لمجموعة أصحاب المصلحة للسجلات. هذا المخطط مقدم من جلسة بناء القدرات المنعقدة معهم. وهو يؤكد على العلاقة فيما بين الأطراف، وأنا أضع المربع من أجل تسليط الضوء -- هل يمكنك النقر مرة أخرى، نقرة واحدة بحيث يمكننا مشاهدة المربع، أعني في الشريحة التالية؟ نعم. شكرًا جزيلاً.

ففي المربع، نجد أن التركيز هنا يهدف إلى إظهار العقد المبرم بين ICANN والسجلات أو أمناء السجلات. وهذه العقود هي ما أتحدث حوله. وتذكيرًا بالمناقشة التي جرت في اجتماع ICANN74 السابق، فقد ناقشنا التطوير المحتمل في إنفاذ بنود تعاقدية أو عقود

بين ICANN والسجلات وأمناء السجلات فيما يخص انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. فهذا ما ترغب اليابان أن تمضي فيه ICANN.

أؤكد مرة أخرى أنني لن أتطرق إلى أي شيء حول المحتويات. فمحور تركيز المناقشة هو العقد المبرم بينهم وإنفاذه. الشريحة التالية، من فضلك. قبل الدخول في التفاصيل، اسمحوا لي أن أعرض لكم نظرة عامة سريعة على هيكل عمليات قرصنة المانغا. برجاء العلم بأن هذا مبسط للغاية من أجل التوضيح لكن هناك جهة ضارة في الأسفل تمامًا تقوم بتوزيع نسخ EDR من المانغا. وهي تتطلب نطاقًا من أمين السجل في القمة، وتستعير خوادم من أجل التحميل، ويتم توزيع النسخ غير القانونية من خلال شبكات إيصال المحتوى CDN.

ويتم توزيع هذه النسخ مجانًا، أو في بعض الأحيان في مقابل مبالغ صغيرة من المال نظير الاشتراك. ويقوم المهاجم بجني الكثير من المال من خلال الإعلانات، ويظهر ذلك في مواقع القرصنة. ومرة أخرى، فإنني أضع التظليل -- هل يمكنك النقر فوق منصة العرض بحيث يمكننا رؤية التظليل. شكرًا. أنا أضع التظليل في اليسار من أجل تسليط الضوء على ما ناقشناه هنا. الأمر لا يتعلق بالمانغا، ولا يتعلق بالتقنيات. بل يتعلق بأمين السجلات والمسجلين مع الجهات الضارة. فنحن لا نلقي باللوم على التقنيات، إذ نستفيد كثيرًا من هذه التقنية، فالمشكلة مشكلة بشرية.

العنصر البشري هو القابع دائمًا وراء الاستخدام الضار للتقنية، ويجب علينا نحن البشر حل المشكلة. الشريحة التالية، من فضلك. الآن، لندخل في التفاصيل. توضح هذه الشريحة ما قلته لكم في البداية، التحسين المحتمل لبنود التعاقد وإنفاذها. وأنا أضع البند رقم 3.18 في اتفاقية اعتماد أمناء السجلات في الجزء الأعلى من العقد المبرم بين ICANN وأمناء السجلات. ويفيد نصه بأن على أمناء السجلات توفير نقطة اتصال من أجل الإبلاغ عن الانتهاكات، والتي تشمل بلاغات الأنشطة غير القانونية. وغالبية أمناء السجلات يقومون بهذا الأمر بالشكل الصحيح، وذلك من واقع ملاحظتنا في اليابان.

كما يقول العقد بأن على أمين السجل اتخاذ خطوات معقولة وفورية من أجل التحري عن البلاغ والتصرف حياله تصرفاً مناسباً. وبمجرد أن يحصل أمين السجل على البلاغ، يتخذ غالبية أمناء السجلات إجراءات، من واقع ملاحظتنا، نعم، فهناك القليل من الأشخاص الذين يجوبون الإنترنت كل يوم من أجل تحديد ومعرفة الأشرار ويرسلون لنا تقارير بذلك. وبعد ذلك، يعرف المسجل أو الجهة الضارة بأنه أو أنها يجري اكتشافه. فما الذي يحدث بعد ذلك؟ إنه يساعده في مجاهل الإنترنت من أجل تجنب التعرف على هويته.

ويحصل المسجلون على نطاق جديد من نفس أمين السجل من أجل مواصلة أعمال القرصنة. فهذا ما نطلق عليه اسم تخطي النطاقات. من خلال تلك الشريحة، يمكننا أن نروا بأن المخطط باللون الأصفر، تسلط تلك الشريحة الضوء على نقطتين باللون الأصفر يجب علينا مناقشتهما باستفاضة. النقطة الأولى وهو جهة اليسار وتفيد بأنه لا يتوفر وصف واضح في العقد عن ماهية الخطوات المعقولة والفورية في التحري عنها والرد عليها بالشكل المناسب.

فالنص الوارد في العقد غير صريح، وقد تم بيان هذه النقطة خلال جلسة بناء القدرات المنعقدة مع مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات، وتم إيضاحها كذلك من خلال عضو اللجنة بالأمس في الجلسة المنعقدة مع منظمة دعم الأسماء العامة. أما النقطة الثانية فهي أن الأشرار، أو مزاولي أعمال القرصنة يحصلون على نطاق جديد من نفس أمناء السجلات.

ويجب على أمين السجل معرفة أن هذا الطلب الثاني مقدم من الشخص المنتهك الذي تم الإبلاغ عنه بالفعل. إذن فقد سمعنا من أمناء السجلات أنه ليس سهلاً عليهم الإمساك بالأشرار على الفور، من المنظور الخاص بهم، لكنني أخبركم بأن صاحب الحقوق في اليابان، أو المؤسسون والناشرون مصابون بخيبة أمل كبيرة جراء هذا. كيف يبرم أمين السجل العقد الجيد مع المنتهك المبلغ عنه، ذلك هو المقصد.

ومن ثم فهذه هي النقاط التي اقترحت اليابان الخوض فيها باستفاضة أكثر. وهذا الأمر يتعلق بالعقد بالمبرم بين ICANN وأمناء السجلات، ونحن نعتقد بأن هناك متسع أمام ICANN لتأدية دور ما في هذا. هذه هي نهاية العرض التقديمي. ويسرنا الاستماع إلى تعليقاتكم وملاحظاتكم وأفكاركم حول كيفية المضي قدمًا أكثر في هذه المناقشة. شكرًا جزيلاً لكم.

شكرًا جزيلاً لك، ممثل اليابان. لورين، لدينا طلب للكلمة، وإن كان بالإمكان تناول بضعة أسئلة، ربما لا بأس. أرى ترينيداد وتوباغو. تفضلي رجاءً. لدينا مشكلة في الميكروفون هنا. نعم، هل يمكنك تغييره. ربما الأول. هذا سليم ويعمل.

منال إسماعيل:

عذراً، منال. يبدو أن كل الطاقة المتاحة موجهة إلى القاعة المجاورة.

متحدث لم يذكر اسمه:

نعم. ويبدو أن هناك --

كاريل دوغلاس:

لا بأس.

منال إسماعيل:

كراسي موسيقية. طاب صباحكم جميعاً. أنا كاريل دوغلاس من ترينيداد أند توباغو، وأنا أعتذر بسبب التحركات، والموسيقى وقعها جميل عند الجيران. وربما يمكننا اختتام أعمال الجلسة في الوقت المحدد من أجل الاستمتاع بها. لقد أردت توجيه الشكر إلى

كاريل دوغلاس:

ممثّل اليابان على هذا العرض والكلمة الشبيقة للغاية. وأعتقد أنه يعاني من مشكلتين، مسألة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS والقرصنة. والسؤال هو، ما لدي هو هل يشتمل انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS على القرصنة أم لا.

وأنا أقول ذلك في السياق بأن ما يبدو أو ما يظهر بأنه مشكلة هنا هو مشكلات تخص حقوق النشر والتوزيع. أما من حيث القانون، فإننا نفهم بأن حقوق النشر والتوزيع تميل لأن تكون حقوق من الحقوق الخاصة، وليست نسبة تنظيمية يمكن فيها لمؤسسة ICANN السعي للتعامل معها أو يمكن لأمناء السجلات السعي للتعامل معها من واقع ICANN حسبما تكون الحالة.

أما ما يحدث في الغالب عندما يتعلق الأمر بالقرصنة هو أن أصحاب الحقوق أو مالك الحق سوف يسعى للحصول على شكل من أشكال الإعفاء سواء من خلال القانون، أو قد يشتمل ذلك على المحاكم، وقد يكون القانون في شكل الشرطة حسبما تكون الحالة، أو شكل من أشكال التقاضي، أو ربما يسعى للحصول على شكل من أجل التعويض الخاص في المحاكم كما أوضحت من قبل. وقد يشتمل ذلك أيضًا على إشعارات وإجراءات.

وحتى لا نتحدث كثيرًا بدون طائل، فالأمر يتعلق بما إن كان ذلك في حقيقة الأمر يتعلق بانتهاك نطاق أسماء النطاقات أم لا أو أنه يتعلق أكثر بإجراءات الحقوق الخاصة والتي يفضل فيها شخص ما يكتشف بأن حقوق النشر الخاصة به يجري استغلالها اتخاذ أو وجود اتخاذ إجراء من خلال المحاكم أو من خلال أسلوب التقاضي الذي يكون عن طريق الشرطة.

إذن فإن غير متأكد تمامًا، وأعتقد أن هذا ربما يكون السؤال الذي يطرحه، هل يجب علينا تضمين القرصنة وهذه الأشكال من "الانتهاك" ضمن أشكال انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، وهو ما نفهم من واقع العرض التوضيحي الذي يبدو أنه يتحدث في الجانب الفني أكثر من حيث البرمجيات الضارة والتصيد وما إلى ذلك. شكرًا جزيلاً لكم على وقتكم.

منال إسماعيل:

شكرًا جزيلاً لك، كاريل. ممثل اليابان، هل تود الرد، رجاءً؟ تفضل.

نوبوهيسا نيشيغاتا:

ها نحن ذا. شكرًا جزيلاً لكم على هذا السؤال، ويسرني الرد عليه. أولها، التعريف الخاص بانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS من حيث فهمي له فهو غامض للغاية. وإذا ما قمنا بتعريف انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS تعريفاً محدوداً، تكون القرصنة خارجة عن التعريف، حتى وإن كانت أنشطة [01:16:26 - يتعذر تمييز الصوت].

إذن النقطة الثانية في سؤالك، والرد عليها بأنه سواء كانت القرصنة مشمولة في تعريف انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، وما إن كانت كلمتي كذلك أم لا، فإجابتي على ذلك هي "نعم"، لأن المشكلة الرئيسية هي أن بعض الأنماط السلوكية لأمناء السجلات [01:16:50 - يتعذر تمييز الصوت] المنصوص عليها في العقد.

كما لو كانوا يودون تولي الإجراءات المعقولة، وما إلى ذلك. حتى وإن لم يكن انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS وحده، ولكن أيضاً أنشطة [01:17:02 - يتعذر تمييز الصوت] والتي تشمل في تلك النسخة على ذلك الانتهاك. أما النقطة الثالثة، ردًا على سؤالك حول حقوق النشر ومشكلات الحقوق الأخرى، فاسمحوا لي أن أطرح عليكم بعض الجهود التي يمكن القيام بها ضد هؤلاء المجرمين. وكما قلت لكم تمامًا في البداية، أنها جهود شمولية.

فكل ما أقوم به هو المشاركة فحسب، والانضمام إلى جهود الفريق الكامل وإلى الحكومة، أو بمعنى آخر، أننا نطلب من العاملين بالشرطة الذهاب إلى [01:17:31 - يتعذر تمييز الصوت] في محاولة للقبض على المجرمين أو مطالبة مكتب براءات الاختراع باتخاذ إجراءات وبعض الجوانب الصناعية في الوزارات بالعمل بشكل أكبر من أجل توفير تصحيحات أو تعويضات أخرى أو في بعض الأحيان محاولة التغيير، أو توفير منصة

جديدة بدلاً من القرصنة من أجل تعزيز الحد منها خارج اليابان. ويمكننا أن نناقش فقط مسألة العقود هنا، وبعد ذلك لن تكون هذه رغبتها في أن تقوم ICANN أو اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أو مجموعة عمل الأمن العام بمد جناحنا. شكرًا.

شكرًا لممثل اليابان. لدي --

منال إسماعيل:

هذه خطوة رائعة -- حسنًا.

لورين كابين:

عذرًا، لورين. تفضل.

منال إسماعيل:

هل لدينا المزيد من الأسئلة؟ كنت أفكر في أن تكون هذه نقلة جيدة من أجل مواصلة العرض التوضيحي، لكنني سعيدة بأن-

لورين كابين:

نعم، لدينا ثلاث طلبات للتحدث في برنامج زووم، وأود أن أطلب من الجميع التكرم بمحاولة اختصار الكلمة بحيث يمكننا إنهاء بقية شرائح العرض. إذن معي كل من إندونيسيا والهند والولايات المتحدة. أشوين، تفضل. ممثل إندونيسيا، تفضل. هلا حاولت استخدام ميكروفون آخر، أشوين، رجاءً.

منال إسماعيل:

أشوين ساسونجكو ساستروسوبروتو: حسنًا. شكرًا. نعم، ليس فقط في الفضاء الإلكتروني، بل لدينا مشكلة أيضًا في العالم المادي، لدينا مشكلة في الصوت. نعم، أنا أريد بالفعل الحصول على رأي غابرييل، فهذه العروض التوضيحية شيقة للغاية. وما أريد الحصول على رأيه فيه هو هل من الممكن على سبيل المثال، بالنسبة لـ ICANN تعريف انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS في اللائحة الداخلية وطلب الحصول على الملاحظات والتعليقات RFC المقبول أو أيهما، والذي يشبه المعيار بشكل أو بآخر.

إذن لدينا التعريف، وبعد ذلك يمكن اعتماد التعريف في اللوائح المحلية، تمامًا مثل القول من معايير المنظمة الدولية للتقييس ومعايير التصنيف الدولي، والتي يتم اعتمادها بعد ذلك في اللوائح المحلية. لأنه سوف يكون من المهم لو طرحنا قضية في المحاكم حيث يمكننا القول بأن هذا التصرف الإجرامي يخالف هذا القانون وما إلى ذلك. شكرًا.

شكرًا لك، أشوين. هل تريد الرد مباشرة؟ تفضلي رجاءً.

منال إسماعيل:

سوف أرد بإيجاز شديد ولكن بشكل مباشر، وهذا يعود بنا إلى العرض المقدم من جانبي في ورشة عمل بناء القدرات حيث كان معي في الشرائح العديد من التعريفات المختلفة لانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS وأشارت إلى أنه حتى تلك اللحظة في مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN، لم يرد إلى علمي أي تعريف حظي بالموافقة والتأييد من المجتمع بالكامل. في حين لا يمكنني الحديث بالنيابة عن ICANN، فحسب فهمي ثمة حاجة لأن يكون هناك هذا النوع من الإجماع الذي يتم تطويره داخل مجتمعنا قبل أن نتمكن من الوصول إلى ما يمكنكم اقتراحه حتى الآن. أعتقد أنني سأتوقف عن عند هذا الحد.

غابرييل أندروز:

منال إسماعيل:

شكرًا جزيلاً لك، غيب. ممثل الهند، سانتوش، أتمنى أن يكون تعليقك موجزًا.

تامبي سانتوش:

شكرًا جزيلاً على العرض المقدم من زميلنا من اليابان وأيضًا من أعضاء مجموعة عمل الأمن العام. إذن ينحصر الهدف من ذلك كله في النطاق الضار، فمن الذي يوفر النطاق الضار؟ ألا ترون أن هناك نظام قيد العمل؟ إذن ذكر الزميل غابرييل شيئًا حول ذلك، وهو جزء من معيار IGTF، لكن في حين أن تعبئة الحقول في WHOIS يمكن أن يكون معيارًا يقول بافتراض أن هناك شخص يقوم فقط بإدخال xyz، أنه تم توفير نطاق له، إذن يجب أن يتوقف ذلك. إذن وكما أوضح غابرييل بشأن الإحصائيات نفسها، فإن المقصد المحدد هنا مرة أخرى هو النطاق الضار.

إذن في الهند وفي نطاق in. وهو نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد الخاص بالهند، فقد بدأنا أعمال KYC الإلكترونية والتي تعني مبدأ "اعرف عميلك". فنحن نحصل على المعلومات المتعلقة بالشخص الذي يرغب في تسجيل أي نطاق. إذن فنحن نحصل على تلك المعلومات، لكن نعم، الخصوصية مضمونة، ومن ثم هذه هي الطريقة التي نقل بها من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. إذن هذه مشكلة عالمية، ويجب علينا المضي فيها قدمًا لذلك يجب على المرء معرفة العميل الذي يريد نطاقًا من أجل وقف أعمال معرفة العميل الإلكترونية. إضافة إلى ذلك، فإن النقطة التي ذكرها زميلنا من اليابان، والتي يشير فيها إلى تحسين عقد اتفاقية اعتماد أمناء السجلات، وهو الوقت الأنسب، فهي منذ عام 2013، ويجب أن تخضع للتحسين. شكرًا.

منال إسماعيل:

شكرًا جزيلاً لك، سانتوش. وأحيل الكلمة بعد ذلك إلى ممثل الولايات المتحدة. يا سوزان تفضلي.

سوزان أنتوني:

أردت فقط أن أوجه الشكر إلى زملائنا على هذه العرض التقديمي. فانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS من المسائل ذات الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة تمامًا مثلما هي بالنسبة للعديد من الحكومات في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، ومنظمة ICANN هي المكان الذي يمكن للمجتمع أن يتناول فيه مسألة البرمجيات الضارة وشبكات بوت نت وغيرها من أشكال انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS الفني. وبالعودة إلى بداية العرض التقديمي، يبدو أن قطاعات مختلفة من مجتمع ICANN تتحرك في اتجاه إيجابي نحو حلول ممكنة.

وبالطبع هناك الكثير من العمل الذي لم ينفذ بعد، لكننا نؤيد بقوة المقترح الخاص بعملية وضع سياسات من قبل منظمة دعم الأسماء العامة حول الحد من انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS. ونرى بأن المناقشة التي جرت اليوم بالإضافة إلى شروط وأحكام العقود مفيدة للغاية. وربما في اجتماعنا التالي في كانون، يمكننا أيضًا إتاحة المزيد من الوقت من أجل مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول هذا الموضوع. شكرًا.

منال إسماعيل:

شكرًا جزيلًا لك، ممثل الولايات المتحدة. وسوف أعطي الكلمة مرة أخرى إلى قادة الموضوع، فاليميرا، هل تعليقك مختصر فعلاً؟ تفضلني رجاءً. عذراً.

فيليميرا نيميغوينتشيغا غرو:

شكرًا. عفوًا. نعم شكرًا لك، منال. سأحاول الاختصار. لقد كنت أكتب في مربع الدردشة، لكن لدي ملاحظة واحدة. أردت فقط أن أذكر بأننا في المفوضية الأوروبية قد عملنا أيضًا على الكثير من الأشياء من حيث ما يمكن القيام به، لأن مسألة انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS بالنسبة لنا تمثل أولوية أيضًا. أما من حيث المسألة الخاصة بالتعريف، فقد رأينا أن هناك الكثير من التعريفات المتاحة، ونعتقد أنه في حين أن التعريف مهم فعليًا لعدة أسباب، إلا أنه لا يجب أن يكون الهدف في حد ذاته.

ويبدو الأمر بالنسبة لي أن ما قدمه الزملاء كان بشكل جيد للغاية، وأن هناك عدد من النقاط التي يمكننا تحقيق التقدم فيها دون الاضطرار للوصول إلى تعريف، الأمر الذي يمكن أن يكون صعبًا للغاية في ظل نموذج أصحاب المصلحة المتعددين الذي ندعمه جميعًا، لكن على وجه التحديد في ظل الواقع بأن من الصعب للغاية حقًا التوصل إلى ما يمكن وصفه في الوقت الحالي بأنه تعريف متفق عليه. إذن أنا أعتقد أن هذه السيطرة أيها الزميل، هذا التحسن الذي أعرف أن الزملاء من السجلات وأمناء السجلات يعملون عليه، والذي تودون النظر فيه ومعرفة ما يمكن أن يكون عليه تعقيبنا في نظرهم ربما يكون طريقة جيدة في المضي قدمًا.

أما فيما يتعلق بالملاحظة والمقترح المفيد المقدم من زميلنا من الولايات المتحدة، فيجب أن ألاحظ ربما ذلك أنه بالنظر إلى النتائج النهائية لمختلف عمليات وضع السياسات، فسوف يكون من الصعب للغاية علينا اعتبار ذلك حلاً أنيًّا وفعالاً في المضي قدمًا إلى هذا المرحلة. يمكننا النظر بالتأكيد في هذا المجتمع المتعدد الأطراف الذي تم اقتراحه من جانب زملائنا في اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار. شكرًا لك، منال وأعتذر على عدم الالتزام بالوقت.

شكرًا جزيلاً لك، فيليميرا. وبذلك، أقول نعم أنا أعتقد أننا بحاجة إلى مناقشة أطول بالطبع، لكنني أحيل الكلمة في هذا الموضوع مرة أخرى إليك، لورين، عفوًا. أمامنا ثلاث دقائق، ولذلك أتمنى أن نتمكن من تغطية الشرائح المتبقية. وأعتقد بشدة عن التسبب في هذا الضغط.

منال إسماعيل:

أعتذر عن ذلك. نعم، سوف أحاول إنهاء هذا الموضوع وأعتذر لأننا لم نحظ بفرصة من أجل تغطية كل ما تمنيناه. وأود أن أشكر الجميع على مساهماتهم. وأعتقد أن العرض المقدم من ممثل اليابان والمداخلات المقدمة من زملائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية

لورين كابين:

GAC جميعها تسلط الضوء على أنه لا يوجد تعريف واحد لانتهاك نظام أسماء النطاقات DNS وليس هناك مسار واحد للتوصل لحل حول كيفية التغلب بشكل أفضل على ذلك. وسوف أطلب منكم الانتقال إلى الشريحة التالية. وسوف أوضح لكم بسرعة شديدة الدور الحيوي الذي تلعبه إدارة الامتثال في ICANN في هذا الجهد.

فعلاوة على الرد على الشكاوى، فإنهم يشاركون أيضاً في أنشطة التدقيق لضمان تقيّد السجلات وأمناء السجلات بالالتزامات المفروضة عليهم في العقود. وأنا أوصيكم بالبقاء نظرة فاحصة على نتائج عملية تدقيق إدارة الامتثال للسجلات التي تم نشرها مؤخراً. وليس لدي وقت من أجل استعراض ما قد تمنيته. الرجاء عرض الشريحة التالية. الرجاء عرض الشريحة التالية. فما أريد تسليط الضوء عليه بالإضافة إلى عمليات وضع السياسات المستهدفة ربما بالإضافة إلى المزيد من مناقشات قطاعات المجتمع، ثمة دور أيضاً تؤديه ICANN ويؤديه المجتمع.

فمنظمة ICANN بالطبع عبارة عن هيئة عامة غير ساعية للربح، ومهمتها تتمثل في ضمان الاستقرار والتشغيل الآمن لمعرفات الإنترنت الفريدة، والطرف الخاص بهم في العقود. حيث يمكنهم التفاوض على هذه الاتفاقيات وإبرامها، والتي تشمل التزامات المصلحة العامة، كما أن لديهم التزام بأن يضعوا في الاعتبار نواحي السياسة العامة المقدمة من الحكومات ومن لجنة الهيئات العامة الأخرى. الرجاء عرض الشريحة التالية. إن ما أريد لفت الانتباه إليه ونحن نغلق الجلسة، فقد انتصف الليل عندي هنا، لكنه وقت الغداء بالنسبة لكم، هو أن هناك أماكن في العقود بها متسع من أجل التحسين.

وقد تناول ممثل اليابان هذا الموضوع على وجه الخصوص، أعني التزام أمين السجل بالتحري الفوري والرد بالشكل المناسب على أي من بلاغات الانتهاك. وقد أوضح مجلس إدارة ICANN أن اتفاقية اعتماد أمناء السجلات لا تعرّف أي تحديد ما يعنيه ذلك، لكن بإمكان المجتمع عقد اجتماع من أجل الحديث حول ما يعنيه ذلك. وتعتزم مجموعة عمل السلامة العامة مواصلة المناقشة وإطلاق مناقشات مع الأطراف المتعاقدة، ومع

مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة حول هذه المشكلات.

ونعرف أننا لسنا طرفاً في هذه العقود، لكننا نعرف جميعاً أنه يمكننا المشاركة في مناقشات بناءة في جميع قطاعات المجتمع من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة والتوصل بشكل نموذجي إلى بعض المقترحات لعرضها على ICANN من أجل النظر فيها لأنها طرف في هذه العقود مع الأطراف المتعاقدة. وبالمناسبة، يمكن للأطراف المتعاقدة القيام بذلك أيضاً. ومن ثم فإننا نود فعلياً إجراء هذه المناقشات، وهذه هي الرسالة التي أود إيصالها إليكم، بأن هذا من الجهود التعاونية التي نعتزم مواصلة.

الرجاء عرض الشريحة التالية. أريد فقط أن أحيطكم علماً بأننا في الشرائح لم تتوفر لنا فرصة استعراض المسألة بعمق على النحو الذي أردنا. ونحن نتحدث حول المحفزات من أجل التشجيع على السلوك الجيد. الشريحة التالية. كما أننا نتحدث أيضاً حول تعريف المحفزات الخاصة بإدارة الامتثال في ICANN من أجل أن نتخذ إجراءات، ذلك أنه في حالة ظهور انتهاك في مستوى محدد، أن تتمكن إدارة الامتثال في ICANN من التدخل والتعامل في إطار وظيفة الامتثال المنوطة بها. وأعتقد أن هذا هو المكان الذي سيتعين علينا فيه على الأرجح اختتام عملنا الآن. هل توجد شريحة أخرى؟

قد لا يكون ذلك. وربما تكون هذه هي نهاية الشرائح. وسوف أحيطكم علماً، مع تليخيص مواقف اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. إذن إذا أردتم الحصول على ورقة تعريفية حول النصائح السابقة المقدمة من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول انتهاك نظام أسماء النطاقات DNS، فيمكنكم الاطلاع على هذه الشرائح في وقت فراغكم متى لم تؤخركم عن وقت الغداء ومعرفة ما ناقشته اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول هذه المشكلات. وأريد حقاً توجيه الشكر للجميع على اهتمامهم، فهذا يؤكد لنا فعلياً باعتبارنا المتحدثين في الاجتماعات، أن هناك حاجة لبذل المزيد من الوقت حول هذه المشكلات بحيث يمكننا مواصلة الحصول على هذه الاجتماعات الجيدة فعلياً. وأكرر شكري العميق للجميع ولزملائي على ما قدموه من كلمات.

شكرًا جزيلاً لك، لورين. في الواقع نحن بحاجة إلى مزيد من النقاش والجهود التعاونية، لكنني أود تقديم الشكر الجزيل إلى كل من لورين وغيب وكريس ونوبو على هذه المناقشة الجيدة للغاية، وجزيل الشكر إلى الزملاء الآخرين على مشاركتهم الفعالة. فقد حان الوقت الآن لاستراحة لمدة 70 دقيقة من أجل تناول الغداء. برجاء العودة عند الساعة 13:15 بتوقيت كوالالمبور المحلي، أو 2:15 بالتوقيت العالمي المنسق من أجل الجلسة الثنائية مع منظمة دعم أسماء رموز البلدان ccNSO. خالص الشكر للجميع.

منال إسماعيل:

[نهاية النص المدون]